مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

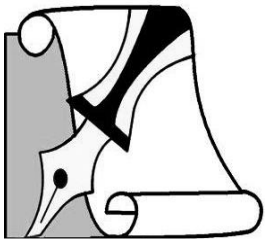

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الإحلال الصيني للنفوذ الأميركي: بين الاقتصاد والدبلوماسية الصاعدة

(قراءة في الاتفاق الإيراني السعودي)

مدخل

لم يكن لأهم المراقبين والمحلّلين السياسيين على الساحة الدولية أن يتوقع النتائج التي تمخضت عنها المفاوضات الإيرانية –السعودية، بوساطة صينية، وذلك لما رأيناه من كمية الودّ الإيراني – السعودي في الصور التي تناقلتها وسائل الإعلام العالمية، ما بين تحديد مهل فحص حسن النوايا بشهرين، والسرعة التي آلت إليها الأحداث، وزيارات متبادلة ستحصل على أعلى مستوى، والاتفاق على أعلى تمثيل دبلوماسي، مع إعادة فتح السفارات والقنصليات، والانتقال إلى إحياء المعاهدات القديمة بين البلدين، وتوقيع معاهدات جديدة ترتبط بالاقتصاد والأمن.

الأهداف الصينية في المنطقة

إنّ تقديم بديل للنظام العالمي الأميركي، بدءًا من منطقة الشرق الأوسط، وانسحاباً نحو القارّة العجوز من بوّابة روسيا، هو جزء من أهداف الصين العالمية، حيث يظهر النفوذ الصيني المتزايد عن طريق الاقتصاد، وسعي الصين لأخذ مكانة جديدة لها عبر القوّة الدبلوماسية، لتحلّ مكان الوجود الأميركي من بوّابة الاقتصاد والدبلوماسية، وليس من بوّابة الاحتلال العسكري، في منطقة تطمح لخفض التصعيد بين دولها ومراكز نفوذها، في ظل اضطراب خطوط التواصل فيما بينها، بسبب الأزمات المتتالية بين أغلب الدول في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج.

وقد حدّد الرئيس الصيني أهداف بلاده الرئيسة بدقّة، وهي تتوزع بين الاقتصاد وأمن الممرّات البحرية، من خلال مشاريع الصين الآنية والمستقبلية، إلى تأمين الأسواق التجارية للمنتوجات الصينية مقابل تأمين خط ومسار للصادرات النفطية من المنطقة ومن أكثر من مورد، تماشياً مع التحوّلات الكبرى في عالم ينهض بدبلوماسية، بعيداً عن الحرب الباردة الجديدة التي أوجدتها الإدارة الأميركية، وتسبّبت باضطرابات في أكثر من مكان على مساحة الكرة الأرضية، وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط والخليج الفارسي. وهذه الأهداف هي:

-1- تقديم بديل للنظام العالمي الأميركي في المنطقة، والانطلاق نحو إيجاد أرضيات للوجود السياسي الفاعل والمؤثّر في أكثر المناطق سخونة والعمل على تبريدها، عبر تقليص أخطار النزاعات، التي تكون غالباً برعاية وتحريض أميركا.

-2- توسيع المواثيق والمعاهدات الدولية بين الصين وبعض الدول ذات الثقل التجاري والأسواق الاستهلاكية، على مبدأ خط التجارة العالمية، وعبر منظمات وتكتلات تجارية واقتصادية، وحتى أمنية.

-3- استهداف صيني دبلوماسي لبعض أحلاف أميركا القديمين، مثل السعودية، حيث يكبر النفوذ الصيني في الرياض؛ فعندما زار الرئيس الصيني المملكة العربية السعودية تم استقباله كرجل عالمي وكبطل، عبر مشهدية الطائرات، وذلك عكس استقبال الرئيس الأميركي جو بايدن، والذي كان سريعاً وباهتاً.

-4- العمل بين التناقضات السياسية، والتوجه نحو الدول التي تملك خطاباً مضاداً للولايات المتحدة الأميركية وتُعارض المشروع الأميركي في المنطقة، كالجمهورية الإسلامية الإيرانية، لتأمين موارد طاقوية وتبادل تجاري وعسكري بعيداً من التدخل الأميركي الذي يحدث مع الدول الخاضعة لإرادة الإدارة الأميركية.

-5- تحقيق السلام في الشرق الأوسط بعد فشل الرعاة الأصليين في إنهاء الصراعات التي استهلكت الموارد والشعوب، عبر إظهار أنّ بإمكان بكين الحلول مكان الأميركي الذي يأخذ العالم نحو فوضى وحروب عسكرية واضطرابات دائمة.

-6- نظرية عدم التدخل، والتي تطبّقها الصين سياسياً ودبلوماسياً وتقولها، مع سعيها إلى منح الشرعية للتعددية، ضمن رؤية صينية مستقبلية للنزاعات حول السلطة وأسباب التدخل الأميركي في شؤون الدول الداخلية، وفرض الإدارة الأميركية لمقرّرات وتنفيذ أجندات؛ وهذا ما تناقضه حركة الصين الدبلوماسية المستجدة.

-7- إبراز المثل العليا الصينية في التعاملات السياسية، وتشجيع باقي الدول لمدّ جسور التلاقي بعيداً من التأثير الأميركي في منطقتنا وباقي مناطق العالم التي تعاني من هيمنة و سطوة أميركا. -8- إنّ أكثر من أربعين بالمئة من موردات الطاقة نحو الصين تأتي من الشرق الأوسط. كما يتميّز موقع الخليج الاستراتيجي من خلال مبادرة "الحزام والطريق" وطرق التجارة العالمية والأسواق الاستهلاكية المستقبلية، والتهافت نحو بدء شراكات مع دول المنطقة. وتُترجَم خطة الصين الأوليّة عبر الدبلوماسية (الأمن غير القابل للتجزئة) في منطقة ذات أرضية ساخنة وملفات عالقة بين التجاري والأمني والعسكري، وفي بيئة ملتهبة دائماً بفعل التدخلات الخارجية، ما يجعل المنطقة ذات تصنيف صراعات صعبة الحلول. وما الرعاية الصينية للاتفاق السعودي-الإيراني سوى باكورة أنموذج صيني جديد لإدارة العلاقات الدولية باتجاه شرق أوسط مختلف بعيداً عن أميركا، عبر ملء الصين الفراغ الدبلوماسي الأميركي وليس الفراغ الأمني أو العسكري، وبناء تحالفات

جديدة، وذلك لعدم كفاءة الدبلوماسية الأميركية المتوحشة، والفراغ الذي أحدثه الأميركي عبر تركه إدارة المنطقة للوكلاء والمستثمرين الطارئين عليها.

إنّ إعادة الترتيب في الديناميكيات الإقليمية ستترك واشنطن على الهامش، لأن زوال التحالفات وبناء التحالفات، وزوال الخصومات وتوثيق العلاقات ضمن اتجاهات سلمية، يجعل الوجود الأميركي صعباً، وبحاجة لبذل جهد أكبر لإعادة فرز المعادلات القديمة، في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب، بعيداً عن القطبية الوحيدة، والتي كانت تتمثل في أميركا..

وأمام هذا العالم المتجدد، بزوال بعض خرائط الجغرافية السياسية ورسم خرائط تاريخية لا تعترف بالجغرافية، عبر معاهدات واتفاقيات وتكتلات، سوف نكون أمام بداية جديدة للنظام العالمي الجديد، كما تراه الشعوب وليس كما تريده أميركا والغرب.

الصين والجمهورية الإسلامية الإيرانية

تمثّل الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالنسبة للصين العامل الأكبر في تحقيق الإحلال الذي تعمل عليه في المنطقة، لمواجهة الولايات المتحدة الأميركية بقوّة الاقتصاد والسياسة، وذلك بعد الفراغ الذي أحدثته الإدارة الأميركية بترك المنطقة بيد الوكلاء والمستثمرين الذين فشلوا أمام إرادة ورغبات شعوب هذه المنطقة في مواجهة المشروع الأميركي.

وتتشكّل الرؤية الصينية تجاه العلاقة المستقبلية الاستراتيجية مع إيران من النقاط الآتية:

-1- أهمية إيران الاستراتيجية ربطاً بموقعها الجغرافي في قلب العالم الجديد، وطموح الصين لإنجاح مبادرة "الحزام والطريق"، جعلها توقّع مع الجانب الإيراني معاهدة ال 25 عاماً، والتي تتضمن القيام بنهضة إنمائية للموانئ الإيرانية والبنى التحتية؛ كما قامت إيران بتنفيذ مشاريعها الخاصة لمواكبة هذه المبادرة الصينية، عبر:

-أ- مشروع ميناء جابهار، الذي يهدف إلى تأهيل ميناء جابهار بحيث يكون قادراً على شحن 33 مليون طن، ثم 80 مليون طن من البضائع بدلاً من 3 ملايين طن في 2016، و8 ملايين طن في 2021، و15 مليون طن في العام الحالي؛ والعمل جارٍ على ربط الميناء بمدينة زاهدان، عبر خط قطار بطول 730 كم، بتكلفة تفوق ال 550 مليون دولار، ومنها إلى مدينة سرخس على الحدود مع تركمنستان، عبر خط قطار بطول 760 كم، وبتكلفة تفوق الستمائة مليون دولار.

-ب- ربط ميناء جابهار بميناء بندر عباس، وبمحافظة كرمان، عبر خط سكك حديد، وذلك ضمن خطة لإكمال ما يُطلِق عليه الجانب الإيراني "طريق الحرير الإيراني"، والتي تبلغ تكلفتها نحو 2.5 مليار دولار. وتؤكد الخطة الإيرانية على تطوير البنى التحتية للميناء عبر استثمارات أخرى بنحو 2.5 مليار دولار.

-2- أصبحت إيران عضواً رسمياً فاعلاً في منظمة شانغهاي للتعاون، حيث تشكّل الدول الأعضاء في هذه المنظمة ثلث سكان العالم. والأعضاء الرئيسيون هم: الهند وكازاخستان والصين وقيرغيزستان وباكستان وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان. أمّا أفغانستان وبيلاروسيا ومنغوليا فهم أعضاء مراقبون؛ فيما أذربيجان وأرمينيا ومملكة كامبوديا ونيبال وتركيا وسريلانكا، هم شركاء حوار لهذه المنظمة..

حسب الإحصائيات في عام 2022، انخفضت حصّة الدولار في التجارة الثنائية بين الصين وروسيا، من 90٪ في عام 2015 إلى 46٪ في عام 2022؛ كما بلغت حصّة اليورو 30٪، وحصّة العملات الوطنية 24٪. لذلك، يمكن أن يكون لعضوية إيران في شانغهاي تأثير كبير في تحييد العقوبات ومواجهة الأحادية الأمريكية وإزالة الدولار؛ وهذا ما يجعل الاستثمار آمناً بين البلدين . إن النظر إلى حصّة الصين البالغة 70٪ من اقتصاديات المنظمة، ومتابعة تنفيذ اتفاقية التعاون لمدة 25 عامًا بين إيران والصين، من خلال إنشاء مشاريع داخل منظمة شانغهاي، يمكن أن يساعد بشكل كبير في تطوير التجارة الثنائية.

-3- علاقة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالغرب وأميركا علاقة ندّية ومضادة للسياسات الاستعمارية و الرافضة للهيمنة على قرارات ومقدّرات الشعوب، بشكل يُشابه علاقة الصين بالغرب وأميركا، ممّا يشجّع الجانب الصيني للانخراط أكثر في عقد اتفاقيات ثنائية بين البلدين.

-4- غنى إيران بالموارد الطبيعية بمعزل عن النفط ومشتقاته؛ فإيران لديها مخزون جديد مكتشف من الليثيوم، مما يجعل أنظار الصين تتركز على الاستثمار في هذا المجال واستغنائها عن أميركا و كوريا الجنوبية فيما يتعلق بصناعة الرقاقات الإلكترونية.

-5- القوّة العلمية لإيران على صعيد العالم؛ فهي من ضمن أول خمس دول في نشر المقالات والدوريات العلمية في أرقى المجلات العلمية العالمية (تعدّ إيران المُصدّر الأول لترياقات سموم الأفاعي وفي المركز الأول عالمياً).

-6- قوّة إيران العسكرية الهائلة، ودخولها نادي الكبار في مجال تصنيع الصواريخ الفرط صوتية، وتفوّقها في مجالات الأسلحة المختلفة، ومنها المسيّرات، تجعل مستوى التبادل التجاري العسكري بين الصين وإيران مرتفعاً، خاصة في مجالي تبادل الخبرات العلمية والعسكرية

-7- بالنسبة للصين، فإنّ إيران عبارة عن حضارة عمرها آلاف السنين وشبيهة بالحضارة الصينية، مما يجعل التقارب الثقافي بين الشعوب مفتاحاً لنسج العلاقات بين الشعبين، والتي تُفضي للمزيد من التناغم والتفاعل وانتشار الغنى الثقافي والتجاري أيضاً.

الصين والمملكة العربية السعودية:

إن رغبة الصين في دخول العالم الإسلامي من بوّابة الاقتصاد سابقاً، ومن بوّابة الدبلوماسية الراعية للاتفاقات حالياً، تعكس إرادتها بأن تُظهر للعالم موقفها من الأقليّات المسلمة الصينية من إثنية الإيغور؛ وأيضاً لتُرسل إشارات مفادها أنّ علاقتها بالإسلام متينة وقائمة على الاحترام، وذلك بعدما سعت بعض الأطراف لتشويه هذه الصورة التي تحاول الصين ترسيخها.

إنّ توسيع العلاقات الصينية، السياسية والاقتصادية، إقليمياً ودولياً، يتقاطع مع رغبة الطرف السعودي باعتماد رؤية مغايرة للملفات، في إطار خطة سعودية تقضي بالفصل بين تلك الملفات ومنع تداخلها، مع الإبقاء على الحلف الاستراتيجي السعودي مع أميركا والغرب..

إن المنهج السعودي الجديد، القائم على الفصل بين الملفات، وعدم تصنيف السعودية نفسها ضمن مكانين: بين ال نعم وال ضد، هو تقليد للمنهج السياسي التركي، ويتماشى مع السياسات الخارجية للعديد من دول المنطقة. وأوّل الغيث في التغييرات السعودية تمثّل في اتفاق التقارب الأخير مع إيران برعاية صينية.

إذاً، إنّ تشابك المصالح بين أطراف المثلّث الإيراني–السعودي–الصيني جعل من الممكن إيجاد منطقة عمل مشتركة، وهي متعددة الأهداف ومختلفة النتائج بالنسبة لهذه الأطراف، لكنها تعود بالفائدة على الجميع.

فبعد اقتناع السعودية بصعوبة مهاجمة أميركا لإيران، وفي ظلّ الهمس الدبلوماسي الغربي حول ضرورة إحياء الاتفاق النووي الإيراني واحتمال زيادة نفوذ إيران في منطقة الخليج؛ وأيضاً، بعد ظهور تمايز قطري وإماراتي خارج العباءة الأميركية، اقتنعت السعودية أن فوائد التقارب مع إيران في هذا الوقت الحاسم أكبر منها بعد رفع العقوبات عن إيران وتوقيع الاتفاق النووي معها، مع تأكد السعودية بأن الكيان الإسرائيلي لن يهاجم إيران، وأن الاتفاق السعودي – الإسرائيلي عالي التكلفة وذات محدودية منخفضة على السلّم السياسي الخارجي، مع رفض تل أبيب الدائم تسليح الرياض بترسانات قد تخلّ بالتوازن العسكري معها.

إن المقاربة العقلانية من خلال حسابات الربح والخسارة، والتي انتهجتها المملكة السعودية أخيراً في علاقاتها الخارجية، جعلت حاجتها للاتفاق مع إيران كبيرة. فتوسيع العلاقات مع إيران سينسحب أيضاً على العراق وسوريا؛ ولكن يبقى الأهم هو الملف اليمني.

إن الإرادة السعودية المتجددة بالنأي عن الإملاءات الأميركية، خاصة مع فتور العلاقة بين إدارة جو بايدن ومحمد بن سلمان وتأثير الموضوع اليمني الكبير على الرياض، تجعل التوقعات منطقية حول صمود الاتفاق بين السعودية وإيران، مع الالتزام به أمام الصين، والتي تربطها علاقات جيدة مع البلدين في مختلف المجالات؛ وأي خرق لبنود الاتفاق قد يُعرّض مصالح أي جهة لا تلتزم بتطبيقه للخطر. وقد جسّدت زيارة

الرئيس الصيني إلى المملكة العربية السعودية، في السابع من كانون الأول عام 2022، حرص الرياض وبكين على تعزيز العلاقات الثنائية، وعلى شراكتهما الاستراتيجية واستثمار إمكاناتهما الاقتصادية، بعدما قفز التبادل التجاري بين السعودية والصين من 3 مليار دولار عام 2000 إلى 88 مليار دولار عام 2021، ليتضاعف أكثر من 29 مرّة خلال عقدين. ووفقاً لبيانات الجمارك الصينية، فإن السعودية تعدّ أكبر مورّد للنفط إلى الصين، بنسبة تتعدى ال 18% من إجمالي مشتريات الصين من النفط الخام.

وقد شهدت العلاقات السعودية –الصينية قوّة دفع كبيرة خلال السنوات الأخيرة، من خلال رفعها إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية الشاملة، وتأسيس اللجنة المشتركة الصينية –السعودية رفيعة المستوى، وذلك بعد زيارة الرئيس الصيني إلى الرياض عام 2016، وزيارة الملك السعودي إلى الصين عام 2017، ثم زيارة ولي العهد السعودي لبكين في عام 2019.

فخلال زيارة الرئيس الصيني، تم توقيع 34 اتفاقية استثمارية بنحو 50 مليار دولار، وهي شملت عدة قطاعات في مجالات الطاقة الخضراء والصناعات التكنولوجية والبتروكيميائية والصناعات الطبية والإسكان ومصانع البناء. كما استحوذت المملكة على أكثر من عشرين بالمئة من استثمارات الصين في العالم العربي بين العامين 2005 و2020، والبالغة 196.9 مليار دولار؛ وجاءت السعودية كأكبر الدول العربية استقبالاً للاستثمارات الصينية خلال تلك الفترة بنحو أربعين مليار دولار. كذلك، أبدت 15 شركة صينية رغبتها بالاستثمار في المملكة، والدخول في مشاريع التخصيص لعدد من القطاعات الحكومية، إضافة إلى مشاريع البنية التحتية. وقد بدأت شركات صينية في تنفيذ مشاريعها، مثل شركة Shengkong ، التي وضعت حجر الأساس لمصنع مصابيح الإضاءة LED ، في مدينة الجبيل، بقيمة تتجاوز (880 مليون دولار). كما تم تدشين مشروع مصنع شركة (بان آسيا) الصينية في مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية، باستثمارات قدّرت بأربعة مليارات دولار؛ وتستعد المملكة والصين لإطلاق مشروع شركة سابك فوجيان للبتروكيماويات المحدودة، وهو مشروع مشترك يشمل معمل تكسير ذو سعة عالية وينتج عدداً من المنتجات البتروكيماوية، وتقدّر قيمة المشروع بـ 22.6 مليار دولار.

أيضاً، توفّر العلاقات الاقتصادية المتنامية بين الصين والسعودية فرصاً واسعة للتعاون الاقتصادي وعقد الشراكات التجارية والاستثمارية بين قطاعي الأعمال في البلدين، مما يعزّز فرص التكامل في ظل مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، والتي تنسجم في العديد من جوانبها مع رؤية 2030 السعودية، من حيث توجهها لاستغلال الموقع الاستراتيجي لربط قارّات العالم وجعلها مركزاً لوجستياً عالمياً، وبما يزيد من فرص التعاون والشراكة بين البلدين، ويساعد في تسريع وتيرة التنمية واستدامتها على حدٍ سواء.

الملف اليمني: كان الهاجس الأكبر لدى السعودية هو الانتهاء من مأزقها في اليمن، وذلك عبر اتفاقيات وقف إطلاق النار، أواتفاقيات الهدنة التي ظهرت هشاشتها مع أوّل اختبارات تنفيذ بعض بنودها. لكن بقيت الأوضاع متوترة في الكثير من مناطق المواجهة، تحت عنوان (عاصفة الحزم)، التي ارتدّ هواؤها العاصف عكسياً نحو الحلفاء الذين شاركوا في الحرب السعودية على اليمن.

ان إصرار السعودية على إدخال تعبير(عدم التدخل في شؤون الدول)، وتعهدها بإغلاق تلفزيون إيران الدولي ووقف دعم جماعات الانفصاليين، ووقف تأجيج اضطرابات الداخل الإيراني، مردّه إلى مدى قساوة ضربات "أنصار الله" في عمق الأراضي السعودية وتأثيرها المباشر على الاقتصاد الطاقوي، وعلى الرأي العام للشعب السعودي، الذي رأى أن لا طائل من هذه الحرب على اليمن.

إن استنزاف الجانب السعودي في اليمن وتخلخل الاقتصاد والبنية البشرية السعودية في الحرب، أدّت لقناعة تامة بضرورة الخروج من المستنقع اليمني بطريقة تحفظ ماء الوجه لمحمد بن سلمان.. التقارب الإيراني – السعودي، ومن ثمّ إقرار أعلى تمثيل دبلوماسي وفتح السفارات بين الدولتين، ودعوة الرئيس الإيراني لزيارة الرياض ومثلها للملك السعودي، كلّها أحداث تعطي الشعب اليمني نافذة ضوء لوقف المعاناة والحصار والتجويع الممارس ضدّه من السعودية وحلفائها؛ وأوّل الغيث كان البدء بتبادل الأسرى بين الجانبين؛ ومن ثم انتظار الإفراج عن الأموال التي تحتجزها السعودية من جرّاء بيعها للنفط اليمني، وصولاً إلى رعاية دولية للمصالحة اليمنية الداخلية على أراضي اليمن، من دون أي دور لحكومة الفنادق أو ما يسمّى بالشرعية؛ وهذا يُعدّ خسارة إضافية للسعودية واعتراف بفشل عملية (عاصفة الحزم).

<u>"إسرائيل" والاتفاق السعودي –الإيراني</u>

لم تتردّد المعارضة الصهيونية بتوجيه الاتهامات والانتقادات لحكومة بنيامين نتنياهو بعد الإعلان عن الاتفاق السعودي –الإيراني، معتبرة أنه حطّم آمال وأهداف السياسة الخارجية للكيان الصهيوني، بعد فشل محاولات ضم السعودية إلى اتفاقيات أبراهام عام 2022، إثر ضم الإمارات والبحرين، حيث بقي الموقف السعودي سلبياً وغير واضح من الانضمام إلى تلك الاتفاقيات.

إن التقارب الإيراني – السعودي هو العتلة الأخيرة التي أطاحت بمركب التطبيع مع العدو الإسرائيلي، وأدّى إلى كسر الطوق حول إيران، بناءً لقوّتها وتهديدها المباشر لوجود الكيان الإسرائيلي المحتل. كما يعكس شك السياسيين في الكيان بأن أميركا قد سمحت للسعودية لإتمام هذا الاتفاق من أجل تحييد السعودية، وذلك لعدم قدرتها على تقديم الدعم اللوجستي للجانب الإسرائيلي إذا ما قرّر ضرب البرنامج النووي الإيراني؛ وبذلك تكون إدارة بايدن قد جرّدت بنيامين نتنياهو من آخر محاولة لضرب إيران، حيث سيكون وحيداً في الميدان،

وسيتعقّد الهجوم الإسرائيلي المفترض؛ وأيضاً سوف يتحمل نتنياهو وحده عبء الرد الإيراني على أي حماقة قد يرتكبها.

إن انشغال نتنياهو عن الدبلوماسية الخارجية، وتركيزه على ملف الإصلاح القضائي، هو من أجل حماية نفسه والسير بما يريده اليمين المتطرف في حكومته، ما جعل هذه الحكومة في شبه عزلة دولية، بسبب توغّلها بضرب "الديموقراطية"، ومحاولة فرض القانون الديني، مع ما يعنيه ذلك من إغراق الأراضي الفلسطينية المحتلة بالمزيد من الدماء، الأمر الذي جعل العالم يخفّف من حدّة لهجته ضد إيران، حيث بات الموقف الغربي منها أضعف من ذي قبل. أيضاً، وعلى إثر التقارب السعودي – الإيراني، وإعلان بعض الدول الإقليمية عن رغبتها بإعادة العلاقات مع إيران، سوف تسقط مفاعيل اتفاقيات "أبراهام" والتطبيع مع الكيان الإسرائيلي، ويُفتح الباب أمام حلحلة الملفات الأخرى (الملف السوري والملف اللبناني).

لقد كان إحباط بنيامين نتنياهو شخصياً بالدرجة الأولى، لأن هدفه هو ضم السعودية لاتفاقيات أبراهام؛ لكن ما حصل فعلاً هو انهيار للجدار الدفاعي الإقليمي الذي بدأ الكيان الإسرائيلي بتشييده ضد إيران، ما يعكس فشلاً ذريعاً لحكومة بنيامين نتنياهو مقابل نصر سياسي كبير لإيران، بعد هدمها لأي تحالف إقليمي محتمل لشيطنتها، أو خلق ذرائع لمهاجمتها.

<u>أميركا والاتفاق السعودي –الإيراني</u>

رحّبت الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا بشكل حذر بالاتفاق السعودي –الإيراني، مع تشكيك أميركي باحترام إيران للتفاهمات مع السعودية.وقد زعمت واشنطن أنها كانت على علم بما يحصل لكنّها لم تتدخّل. وفي الواقع، كان هناك انزعاج أميركي من نتائج الحوار السعودي–الإيراني؛ لكنّ سبب الانزعاج الآخر هو جهود الوساطة الصينية ونجاحها من خلال مشهد الطاولة الثلاثية في بكين.

لقد قرّرت الصين، عبر أداء هذا الدور، الإعلان سياستها الإقليمية الجديدة، والدخول سياسياً وأمنياً إلى قلب منطقة الشرق الأوسط، بعد الاختراق التجاري والاقتصادي الذي تحقّق قبل عقدين؛ وهي لن تفرّط بهذه الفرصة التي حصلت عليها عبر جمع هاتين القوّتين الإقليميّتين أمام طاولة واحدة. فيما تريد واشنطن التأكد من مدى التزام طهران بالتعهّدات المقدّمة للرياض. لكن الذي سيراقب ويتدخّل لإلزام إيران بالتنفيذ هو الجانب الصيني وليس الأميركي، والمفترض أنّه المؤثّر الأول في المنطقة. ومن سيعمل على إزالة العراقيل والعقبات أمام نجاح الاتفاق المذكور هو اللاعب الصيني، الذي يريد تحويل المسار إلى فرصة اختراق وتوغّل في الشرق الأوسط؛ وهذا ما يحدث للمرّة الأولى في التاريخ السياسي المعاصر للمنطقة من دون الضوء الأخضر الأميركي.

الكاتب الأميركي روبيرت كابلان تحدّث عن أهمية الدور الصيني الصاعد والناشئ في وسط آسيا، وفي منطقة الشرق الأوسط، في العام 2019، قائلاً: "إيران والصين إن اجتمعا فلن يستطيع كسرهما أحد أبداً؛ وهو كان قدّم اقتراح لإدارة بايدن بتغيير أسلوب التعاطي مع إيران، وفتح باب التواصل معها، ليس حباً بها، إنما لجعلها تبتعد عن الصين وروسيا. كما اقترح كابلان العودة للاتفاق النووي مع إيران، لإبعادها عن تشكيل قطبية متعددة مع الصين وروسيا وإنهاء القطبية الأميركية الأحادية.

يقول البعض إن ضوءًا أخضراً أميركياً سمح للسعودية بالتقارب مع إيران، وذلك من أجل تبريد المنطقة، والتركيز على حماوة مياه بحر اليابان، هونغ كونغ، وربما كوريا الشمالية أيضاً. ولا يمكن أن نغفل أيضاً عن التورط الأميركي في المستنقع الأوكراني. وربما أُريدَ للسعودية تكرار دور الشدّ على العصب الديني الإسلامي وتجييش الشباب في البلاد الإسلامية لمحاربة روسيا الاتحادية، كما حدث إبان الصراع مع السوفيات في زمن الحرب الباردة والثنائية القطبية .

خاتمة

مقابل فسحة الأمل الجديدة، التي انتظرتها شعوب المنطقة طويلاً، بإنجاز الاتفاق السعودي– الإيراني، لا يمكننا أن نغفل عن محاولات المتضررين لنسف هذا الاتفاق، وفي طليعتهم المتضرر الأكبر منه، أي الكيان الإسرائيلي.

أما المتضرر أو الخاسر الثاني، فهو الوجود الأميركي في المنطقة، والذي سوف يتأثر بقوّة إذا ما توسعت ملفات التقارب بين الدول العربية والإسلامية، من الرياض– طهران إلى الرياض–دمشق، وأنقرة – دمشق، والتي سوف تُنتج طرداً للوجود الأميركي المتبقي على الأراضي السورية. فيما الرابح الأكبر، بعد شعوب المنطقة، هو التنّين الصيني، والذي ارتدى معطف الدبلوماسية المضاد للنيران، ونفث نار لهبه نحو الكاوبوي الأميركي، الذي أمعن طويلاً في امتصاص دماء الشعوب؛ ومقابل ادّعاء هذا الأميركي بعلمه المُسبق بما كان يجري في بكين، نقول إنه (في مستنقع الأكاذيب لا تسبح إلاّ الأسماك الميّتة).

أخيراً، وأمام التحوّلات المرتقبة في خرائط توزّع النفوذ البري والبحري، بعد الحرب الروسية –الأوكرانية، وبعد "هجوم الربيع" الذي يسّوق له الغرب، والذي سوف يكسر روسيا الاتحادية، على أساس أن "الجنرال جليد" كان في صالح الجيش الروسي ، سنرى سقوطاً للقارّة العجوز تحت رحمة الرئيس الروسي بوتين، وتبلوراً لعالم متعدد الأقطاب، وتوسعاً في المجال الجيوستراتيجي لروسيا الإتحادية. وحتى ذلك الحين ، سيظل التركيز على مفاعيل التقارب الإيراني –السعودي الأخير، وما يحدث في الكيان العبري المتهالك، الذي بات على أعتاب حرب داخلية، بينما تعزف أنامل حائك السجّاد الفارسي على أوتار ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.